KONRAD ADENAUER STIFTUNG

أجندة 2030
دستور الاستدامة

التنمية المستدامة – ما هي في الحقيقة؟

فقط ما هو مستدام هو اليوم جيد. فتعبير الاستدامة أصبح في هذه الأثناء في كل مكان تقريباً يُستعمل كعلامة للجودة: سياحة مستدامة، زراعة مستدامة، تنمية مستدامة. ولكن ما هي في الحقيقة: الاستدامة؟

من المنظور العالمي العام يصف تعبير الاستدامة الطريق المتّبع للمحافظة على توازن كرتنا الأرضية: من ناحية فيما يخص أبناءنا وأحفادنا والأجيال اللاحقة، لأن لهم الحق في العيش مثلنا في عالم جدير بالعيش. ومن ناحية ثانية فيما يخص الناس الذين يعيشون اليوم على الأرض. ففي الحقيقة ليس لأحد الحق في العيش على حساب الآخرين. ولكن للأسف هذا هو بالضبط ما يحدث: فالرخاء ونوعية الحياة الرفيعة المستوى اللذين ينعم بهما الناس في بعض مناطق هذا العالم يدفع مقابلهما أناس آخرون في مناطق أخرى الثمن بما يعانونه من تخلف وفقر لا بل وجوع. والاستدامة هي شيء آخر.

لذلك عندما نتحدث اليوم عن التنمية المستدامة نقصد صياغة مستقبل كوكبنا على أفضل وجه ممكن. ولكي نحقق ذلك يتوجب علينا جميعاً العمل من أجل هذا الهدف، سواء كدولة أو مدينة، وسواء كمجتمع أو أسرة، شركات أو منظمات: فقط عندما نلتزم جميعاً بذلك سنتمكن من المحافظة على كوكبنا كموطن صالح للعيش للأجيال القادمة أيضاً. وهذا ما يتحقق من الأهداف السبعة عشر للتنمية المستدامة (Sustainable Development Goals, SDGs) التي تحدد عملياً الجهود اللازمة لتحقيق تنمية مستدامة. مع الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة -البيئة، والاقتصاد، والمجتمع- ومع القيادة الحكومية الجيدة اللازمة يتشكّل نهج عام وكلي لأهداف التنمية المستدامة يصلح كأرضية للانطلاق منها.

ومن الجدير بالذكر أن تعبير «الاستدامة» قد استُعمل قبل 300 عام من قبل الألماني هانس كارل فون كارلوفيتس الذي كان يشتغل في استثمار الغابة: «لا تقطع إلا الكمية من الخشب التي تستطيع الغابة تعويضها، الكمية من الخشب بقدر ما يمكن أن ينمو بدلاً منها» -هذا كان شعاره. وألمانيا هي اليوم ليست فقط إحدى الدول القيادية على نطاق عالمي فيما يتعلق بالاستدامة، بل إن الاستدامة كتوجه سلوكي قد اخترعت في ألمانيا.

فكرة وتنفيذ
كريستيان بيلفينغر
ياسر آيتسه
مارتينا كايزر
زابينه لينتس
كريستيان ريك
فينفريد فيك

الناشر
مؤسسة كونراد آديناور، جمعية مسجّلة. سانكت أوغوستين/برلين 2018

التصميم والتنسيق
شركة «يلو تو بازيك هورنتريش» المنشأة بموجب القانون المدني

الصور والرسوم التوضيحية
الصور: © حقوق النشر محفوظة لـ «برندان مكديرميد»، وكالة رويترز/
© حقوق النشر محفوظة لـ «آندرو بيراج»، وكالة رويترز /
© حقوق النشر محفوظة لـ «باولو ويتيكر»، وكالة رويترز
الرسوم التوضيحية: شركة «يلو تو بازيك هورنتريش»
المنشأة بموجب القانون المدني

الإنتاج
«متصفح المعلومات» Infoflip (إنفوفليب) علامة تجارية. أُنتج «متصفح المعلومات» هذا في ألمانيا من شركة إنفوفليب الإعلامية المحدودة المسؤولية.
IF.G.09.01110.B.01

الترخيص
إن نص هذا العمل مرخّص تحت لائحة شروط مؤسسة «المشاع الإبداعي نَسْبُ المُصنَّف، الترخيص بالمثل 4.0 رخصة عمومية دولية» CC BY-SA 4.0 (يمكن استدعاؤها تحت العنوان: https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/legalcode.ar). باستثناء الصور المحمية بحقوق الطباعة والنشر والمؤشر عليها بذلك.

العلامات الواردة في هذا المنشور هي علامات تجارية مسجّلة لطرف ثالث. وهي تشير كأمثلة إلى مشاريع وهيئات ومؤسسات تدعم تحقيق الأهداف المذكورة أو تُوفر منصات لها. إن إبراز ميّزات معيّنة لهذا المنشور أمر غير متعمّد.

978-3-95721-725-7 ISBN
الطبعة الأولى، 2020

انعطافة الاستدامة

أهداف الاستدامة السبعة عشر هي النواة الأساسية للأجندة 2030 من أجل تنمية المستدامة. وتشمل هذه "الأهداف العالمية" جميع الموضوعات الهامة للتنمية: من الدخول إلى التعليم والتأهيل والماء النظيف والطاقة المتجددة، عبر البنية التحتية والصناعة والزراعة، وحتى حماية التنوع البيولوجي ومحاربة التغيّر المناخي. يندرج تحت أهداف الاستدامة العامة السبعة عشر ما مجموعه 169 هدفاً فرعياً تعطي أحياناً معلومات تفصيلية جداً عما تنطوي عليه بالضبط الأهداف العامة.

تنطبق الأهداف على جميع الدول الموقّعة بصرف النظر عن مستواها التنموي. وبهذا المعنى تعدّ ألمانيا أيضاً "بلداً نامياً" يمكن ويجب أن يتعلّم من الدول الأخرى لتحقيق الهدف. وهذا الفهم الجديد يجب أن يخدم تجاوز نمط التفكير القديم الذي يقسّم العالم إلى "دول صناعية" و"دول نامية"، في ترتيب يفرّق بين "بلدان تعطي" و"بلدان تأخذ". عن طريق بذل الجهود المشتركة لتحقيق أهداف الاستدامة يصبح من الممكن إقامة شراكة متكافئة بين "شمال العالم" و "جنوب العالم".

ولأن التطور البشري يؤثر على جميع العمليات الجارية على الكرة الأرضية يجب تحديد مكان الإنسان ضمن محيطه الحيوي وإلقاء النظر على النظام البيئي بكامله. تبعاً لذلك تضع أهداف الاستدامة الإنسان في مركز الاهتمام لكنها لا تنظر إليه معزولاً عن بيئته. وهذا ما يعنيه تعبير "الأنثروبوسين" (تغير المناخ البشري المنشأ) الذي نعيش فيه اليوم.

تبيّن الأهداف السبعة عشر كم يجب أن يكون تحوّل المجتمع وتغيير بنيته عميقاً لكي نتوصل إلى استدامة حقيقية. وبسبب التعارضات والترابطات الكثيرة بين الأهداف لا يمكن التوصل إليها إلا مجتمعة في حزمة واحدة. أي أن أهداف الاستدامة تشمل مشروعاً تنموياً طموحاً ومدمجاً في الوقت ذاته. ولا ينطبق هذا على الدول المنفردة وحسب وإنما على العالم أجمع. أي أن المطلوب ليس أقل من "انعطافة عالمية للاستدامة".

القضاء على الفقر بجميع أشكاله وفي كل مكان

لطالما كانت محاربة الفقر أحد أهم أهداف الألفية التنموية، ولقد تحقق في هذا المجال تقدم جوهري خلال الخمس والعشرين سنة الأخيرة ولا سيما منذ سنة 2000، فقد انخفض عدد الناس الذين يعيشون في فقر مدقع، بين سنة 1990 وسنة 2019، من 1,9 مليار إنسان إلى نحو 850 مليون إنسان، أي بما يزيد على مليار إنسان، وهذا على الرغم من التزايد السريع لعدد سكان العالم. فالفقر المدقع ينتزع من الإنسان فرصه في الحياة وآماله وكرامته.

ولذلك فإن العودة إلى تقوية محاربة الفقر ليست هدفاً أعلى للتعاون الدولي فحسب، بل إنها أصبحت أيضاً منذ سنة 2013 مرة أخرى دعامة أساسية للالتزام التنموي الألماني في بلدان العالم الأكثر فقراً.

فتقديم المساعدة والاستراتيجية المتينة، والإرادة السياسية الراسخة، والتزود بمبالغ كافية من الأموال، يمكن أن تحقق أيضاً في أفقر البلدان نجاحات تنموية كبيرة. لذلك يجب على البلدان ذاتها وضع استراتيجيات شاملة للحد من الفقر وتحديد وتنفيذ الخطوات المرحلية، على مسؤوليتها الخاصة، لتطوير نظامها الاجتماعي ونظامها الاقتصادي. وهذه الاستراتيجيات يجب أن تنشأ في عمليات مشتركة، أي بالتعاون بين الحكومة وجميع مجالات وقطاعات مجتمع مدني ملتزم. إذ إن الفقر لا يمكن الحد منه من الخارج فقط: فالمحاربة المستدامة للفقر لا يمكن أن تنجح إلا انطلاقاً من الداخل.

نسبة سكان العالم الذين يعيشون في فقر مدقع

1820–2015، نسبة مئوية

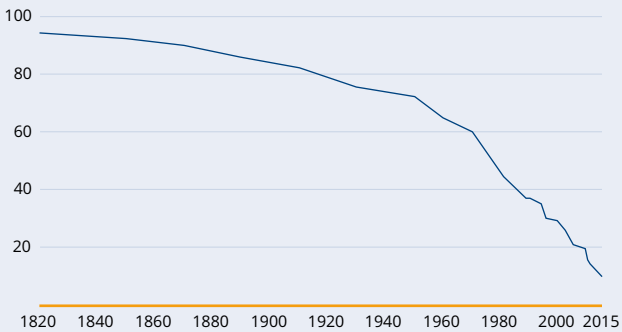

المصدر: المنشور الالكتروني "عالمنا بالأرقام" Our World in Data

في سنة 1960 كانت النسبة المئوية لسكان العالم الذين يعيشون في فقر مدقع لم تزل تصل إلى 60 بالمائة، واليوم تبلغ هذه النسبة أقل من 10 بالمائة.

القضاء على الجوع، وتحقيق الأمن الغذائي وتغذية أفضل ودعم الزراعة المستدامة

الجوع يرافق دوماً الفقر. ولذلك فإن وضع أساس مضمون للتغذية يشكّل الخطوة الأولى لتجاوز الفقر المطلق. فقد تمكن بفضل بذل جهود كبيرة تخفيض عدد البشر الذين يعانون من نقص التغذية في العالم منذ سنة 1990 إلى أكثر من النصف. ولكن لم يزل 850 مليون إنسان في العالم يجوعون حتى الآن، ولم يزل نمو 160 مليون طفل قبل سن الخامسة أصغر من عمرهم لأنهم لا يحصلون على كفاية من الطعام، وفي كل يوم يتوفى 16000 طفل منهم، غالباً لأسباب يمكن تفاديها. وهذه بحق أكبر فضيحة في تاريخ البشرية.

ولذلك أطلقت الوزارة الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية مبادرة خاصة بعنوان "عالم بلا جوع" لتجعل محاربة الجوع ونقص التغذية من مهامها الأساسية. مع الإشارة إلى أن السبب الرئيسي للجوع ونقص التغذية لا يعود بالدرجة الأولى إلى نقص توفر المواد الغذائية وإنما إلى الفقر بحد ذاته – عدم توفر النقود اللازمة لشراء المواد الغذائية.

في كثير من الأحيان يزداد في مناطق كثيرة سوء الوضع الغذائي غير المستقر أصلاً بسبب الكوارث الطبيعية أو الأوبئة أو الأزمات والنزاعات السياسية. وتعدّ أكثر من 40 دولة في العالم هشّة وأكثر من نصفها يقع في إفريقيا. ولذلك، ونظراً لتزايد سكان العالم، من المطلوب والضروري زيادة قدرة الناس على تجاوز الأزمات دون ضرر. وهذا يتحقق، في المقام الأول، عن طريق تحديث الزراعة ورفع مستوى حرفية العمل فيها.

ضمان حياة صحية لجميع الناس من جميع الأعمار ودعم رفاهيتهم

تهدف التنمية المستدامة إلى توفير حياة جيدة وصحية للجميع، بينما بالعكس، لا يمكن تحقيق تنمية مستدامة لخير الجميع دون عناية صحية جيدة. فالصحة ليست، ببساطة، غياب المرض، وهي أيضاً ليست مقداراً اقتصادياً أو أمنياً سياسياً، بل إنها تتيح العيش حياة يحددها المرء نفسه حسبما يشتهي، وهي بهذا المفهوم تعبير مهم عن كرامة الإنسان مع العلم بأنه يجب أن يوضع في الاعتبار أن المجموعات العمرية والفئات الاجتماعية المختلفة وكلاً من الجنسين، لها حاجات مختلفة للعناية الصحية مما يجعلها تزداد تعقيداً وتكلفة.

من الطبيعي أن الجميع مستفيد من عناية صحية أفضل، فالعمر المتوقع للرجال والنساء يرتفع ومعدلات الوفاة جراء أمراض الحصبة أو الملاريا أو السل أو نقص المناعة تتراجع منذ سنوات على المستوى العالمي. وهذه نجاحات ملموسة للتعاون التنموي وهي تبيّن أيضاً ما هو ممكن عندما تتعاون الدول والمنظمات الدولية والشركات الصناعية. وهكذا تراجعت بقوة أيضاً الوفيات بين الأطفال. ولكن لم يزل يموت كل عام ستة ملايين طفل قبل بلوغهم سن الخامسة -كثير منهم نتيجة أمراض يمكن تفاديها، لأنهم، مثلاً، لا يتلقون اللقاحات أو الأدوية اللازمة أو لأن العناية الطبية لهم غير كافية. ولم تزل معدلات العدوى بالأمراض والوفاة يحددها مستوى الرفاهية في المجتمع، ولكن أيضاً مستوى الفقر الذي يعيش فيه المعنيون أنفسهم. إلا أن الصحة تعنينا جميعاً أياً كان مستوانا الاجتماعي.

الأمن الغذائي عند الأطفال

مشاكل صحية تزداد شدة مع انعدام الأمن الغذائي

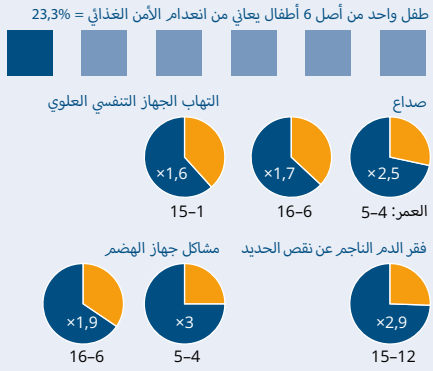

المصدر: برنامج الأغذية العالمي

الأطفال الذين يعانون من نقص التغذية معرضون لارتفاع كبير في خطر إصابتهم بالأمراض مقارنة مع غيرهم. فالأطفال في سن الخامسة وحتى السادسة يعانون، على سبيل المثال، من التهاب الجهاز التنفسي العلوي أكثر بثلاث مرات من الأطفال الذين ليس لديهم نقص تغذية.

هبوط معدل الوفيات بين الأطفال

لدى الأطفال تحت سن الخامسة من أصل كل 1000 طفل ولدوا أحياء منذ سنة 2000 (الوضع في عام 2017)

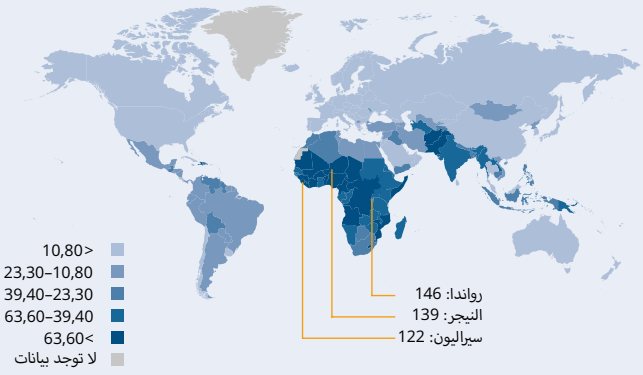

المصدر: البنك الدولي

عدد الأطفال الذين يموتون في رواندا اليوم قبل بلوغهم سن الخامسة من عمرهم أقل مما كان عليه الحال سنة 2000 بمقدار 146 طفلاً من أصل كل 1000 طفل يولدون أحياء. وفي سنة 2000 كانت نسبة فيات الأطفال تبلغ 184 طفلاً من كل 1000 طفل يولدون أحياء، أي أن نسبة الوفاة قد انخفضت خلال 17 عاماً من 18,4% إلى 3,8%.

تأمين تعليم شامل وعادل وعالي الجودة ودعم إمكانات التعلم مدى الحياة للجميع

يشكل التعليم المفتاح لتنمية البلدان. ويهدف إلى توفير الإمكانات اللازمة للأطفال والشباب لتطوير أنفسهم وكفاءاتهم ليجدوا بذلك مكانهم في المجتمعات التي يعيشون فيها والتي يريدون تطويرها بما يبذلونه في سبيلها. وهذا يتحقق بأفضل ما يمكن عندما يكون النظام التعليمي مفتوحاً للجميع دون تمييز -دون مراعاة للجنس أو للعرق أو للطبقة الاجتماعية أو للإعاقة أو للمعتقد الديني أو الميول الجنسي.

إلا أن البالغين يجب أيضاً أن يتمكنوا من متابعة التعلم طيلة حياتهم. وذلك لأن المعرفة غير ثابتة في عصر التقدم التكنولوجي الحثيث وتطور المجتمعات السريع. فهي تحتاج دوماً إلى تحديث، أي التعلم من جديد. ولذلك لا يحتل تعليم الكبار أهمية خاصة في مجتمعات الغرب المتقادمة، وإنما أيضاً بالذات في المجتمعات الفتية في النصف الجنوبي من العالم. ففي هذه المجتمعات يكون عائد التعليم عالياً بصورة خاصة. فالاستدامة تتطلب معارف علمية ومؤهلات تقنية عالية مثلها مثل سوق العمل.

ومن هنا تأتي الأهمية الكبيرة لأن يكون التعليم الأساسي والثانوي على الأقل مجانياً، وأن يقدم دروساً تعليمية ذات نوعية عالية، وينقل علماً مهماً ويحقق للدارسين أيضاً نجاحات حقيقية في حياتهم العملية. عندئذ يصبح الناس مؤهلين لتولي زمام أمورهم بأيديهم. وباختصار: يجب أن يوفّر التعليم فرصاً في الحياة، ويستغل إمكانات الإنسان، ويمكّنه من المشاركة في المجتمع. ولذلك فإن التعليم "من المهد إلى اللحد" حق من حقوق الإنسان أيضاً.

معدل محو الأمية لدى الشباب

نساء ورجال بين سن 15 و 24 عاماً، نسبة مئوية

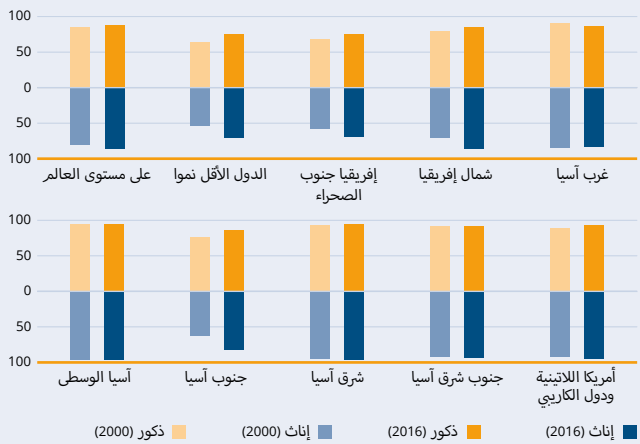

المصدر: معهد اليونسكو للإحصاء

وقد تم التمكّن خلال 16 سنة الأخيرة من رفع معدل القدرة على القراءة والكتابة في جنوب آسيا وإفريقيا جنوب الصحراء بشكل واضح وبالأخص لدى الفتيات.

تحقيق العدالة بين الجنسين وحق تقرير المصير لجميع النساء والفتيات

لم نزل نحن أيضاً بعيدين بمقدار ما عن المساواة التامة بين الرجال والنساء – ما علينا إلا النظر إلى نسبة النساء في المناصب القيادية وإلى الفوارق في الأجر التي لم تزل قائمة في بعض القطاعات بين الرجال والنساء لقاء القيام بنفس العمل. إلا أن التقدم الذي تحقق عندنا في مجال العدالة بين الجنسين لا يمكن مقارنته مع ما هو قائم في كثير من مناطق العالم حيث لم تزل النساء والفتيات يعشن، جزئياً، في تبعية تامة لأزواجهن وآبائهن.

على الرغم من بعض التطورات الإيجابية التي تحققت خلال الخمسة عشر عاماً الأخيرة، على الأخص في مجال التعليم الأساسي، فإن عدم المساواة بين الجنسين لم تزل قائمة على نطاق عالمي: كلما كان مستوى التعليم أعلى تكون نسبة البنات أقل، وكلما كان المنصب الوظيفي أعلى تكون نسبة النساء اللواتي يشغلن هذا المنصب أقل (وبالمناسبة عندنا أيضاً!). وعلى نطاق عالمي تقل أجور النساء 24 بالمائة عن أجور الرجال. وفقط نصف نساء العالم يكسبن دخلاً من العمل في مجال ما، مقابل ثلاثة أرباع جميع الرجال. ولم تزل عمليات اتخاذ القرار على الصعيدين العام والخاص يسيطر عليها الرجال على نطاق عالمي.

لذلك من الضروري، من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وضع استراتيجية عالمية وشاملة. فقط هكذا يمكن أن يتم على المدى الطويل تجاوز اضطهاد النساء والبنات الذي يمارس منذ مئات السنين.

نسبة المقاعد البرلمانية الوطنية التي تشغلها النساء

زيادة منذ سنة 2000: 15% وأكثر

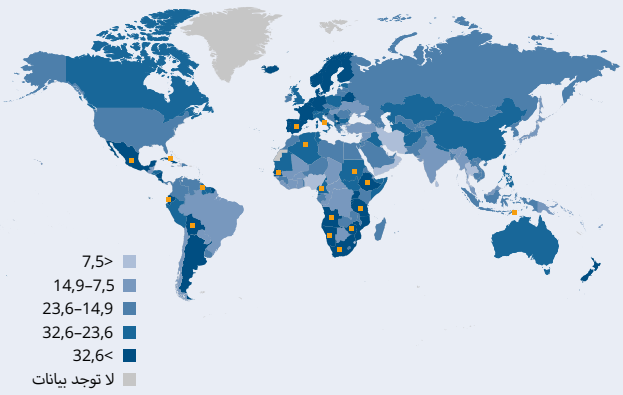

المصدر: البنك الدولي

من الملفت للانتباه أنه في إفريقيا الجنوبية وفي أمريكا الوسطى قد حدثت منذ سنة 2000 زيادة كبيرة في عدد المقاعد البرلمانية الوطنية التي تحتلها النساء. أما في آسيا وأمريكا الشمالية فإن الوضع باق عند مستوى منخفض أو متوسط.

تأمين توفر الماء وخدمات الصرف الصحي وضمان استثمارهما المستدام للجميع

يعيش نحو عشرة بالمائة من سكان العالم دون ماء شرب نظيف. وثلث البشر ليس لديهم نظام أساسي للصرف الصحي. العواقب الصحية المترتبة على ذلك وتأثيره على نوعية المياه الجوفية وخيمة. يضاف إلى ذلك أن الكثير من المعنيين يضطرون إلى قضاء حاجتهم في أماكن مكشوفة. فلا يمكن الحديث هنا عن "بيت الخلاء"، الأمر الذي يسبب مشكلة للنساء والفتيات على وجه الخصوص. كما أن نقص المياه النظيفة يلحق بالطبع أيضاً ضرراً بالزراعة وبالتالي بالتزود بالمواد الغذائية.

والمشكلة ليست فقط ذات طبيعة تقنية وإنما أيضاً لها علاقة بالمستوى الثقافي والحضاري للناس. إذ إن موضوع المرافق الصحية لم يزل في أجزاء واسعة من العالم محرماً. ولذلك فإن التوعية بخصوص إجراءات خدمات الصرف الصحي هي من أهم الوسائل لتفادي الإصابة بالأمراض.

كما أن الشركات الاقتصادية يمكن أن تفعل شيئاً لتوفير الماء النظيف. فعن طريق الإدارة الجيدة للماء في العملية الإنتاجية يمكن توفير كثير من الماء الثمين ثم تقوم المصافي ومحطات التنقية بالمحافظة على نظافة الماء. وبصورة عامة فإن حماية التجمعات المائية والمنظومات البيئية التابعة لها كالجبال والغابات لها أهمية حيوية بالنسبة إلى نوعية وتوفر الماء النظيف.

يرتبط هذا الهدف ارتباطاً وثيقاً مع أهداف أخرى كحماية المناخ، واستكمال البنية التحتية ومحاربة الفقر. فقط بالتوفيق بين هذه الأهداف والسعي إليها مجتمعة يمكن تحقيقها.

خطر الماء

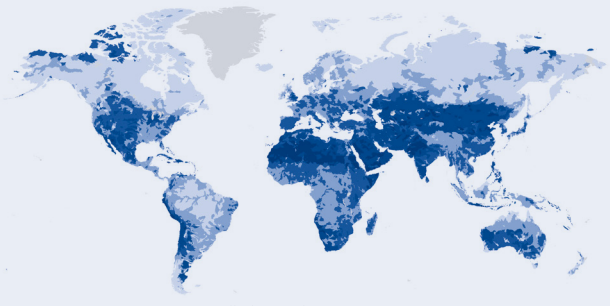

خطر منخفض (0–1)
خطر منخفض-متوسط (1–2)
خطر متوسط-عال (2–3)
خطر عال (3–4)
خطر عال جداً (4–5)

المصدر: معهد الموارد العالمية

خطر الماء موجود في المناطق المعرضة لأخطار ناجمة عن تلوث المياه. ومن الممكن أن يختلف خطر الماء كثيراً ضمن المنطقة الواحدة. فبينما، على سبيل المثال، يسود في جنوب تشيلي خطر ماء منخفض جداً، يسود في شمال تشيلي خطر عال جداً.

تأمين الطاقة المضمونة والمستدامة والمعاصرة بأسعار معقولة للجميع

بالنسبة إلى حياتنا اليومية من البديهي جداً أن نتزود بالكهرباء من المأخذ الكهربائي لنشغّل بها البرّاد، والفرن، والغسّالة، والحاسوب والخ... وأن ننير بها المباني والشوارع، وندفئ البيوت، ونحرك القطارات والباصات والسيارات والدراجات الكهربائية. فكل ما نشتريه ونستعمله يحتاج إلى طاقة. ورفاهيتنا تعتمد إلى حد كبير على تزود حديث ومضمون بالطاقة وبأسعار معقولة.

بالمقابل هناك 20 بالمائة من سكان العالم يعيشون بدون كهرباء. و40 بالمائة من سكان العالم يطبخون طعامهم ويتدفؤون على الحطب أو الفحم الخشبي أو بقايا النباتات. وهذا ضعيف المردودية جداً ويصدر دخاناً يلحق ضرراً بالغاً بالصحة. ولكي تتوفر لجميع الناس حياة كريمة يجب أن يتزودوا حتى سنة 2030 بطاقة مضمونة وعصرية وبأسعار يمكنهم دفعها.

ولكي نحمي الصحة والمناخ نحتاج إلى طاقة نظيفة. وتبلغ اليوم حصة الطاقة المتجددة من إجمالي الاستهلاك العالمي للطاقة نحو 13 بالمائة، وهذه النسبة لم ترتفع، عملياً، منذ سنة 1990. كما أننا نريد أيضاً، حتى سنة 2030، زيادة مردودية الطاقة إلى ضعف ما هي عليه اليوم. وينطبق هذا على جميع البلدان على نطاق عالمي. وفي ألمانيا أيضاً وفي أوروبا يجب علينا أن نفعل الكثير من أجل تزود مستدام بالطاقة. ولهذا الغرض نحتاج إلى استثمارات أكثر جداً مما هو عليه الحال اليوم، وعلى الأخص في مجال البحث والتطوير. وعن طريق التعاون مع بلدان أخرى نريد أن نجعل التزود بطاقة نظيفة وعالية المردودية ممكناً في كل مكان من العالم.

المصادر الأولية للتزود بالطاقة

توقعات عن حصص مصادر الطاقة المختلفة حسب الإصلاحات (المحافظة) المقررة في الوقت الحاضر، والإصلاحات اللازمة لتحقيق هدف الدرجتين المئويتين.

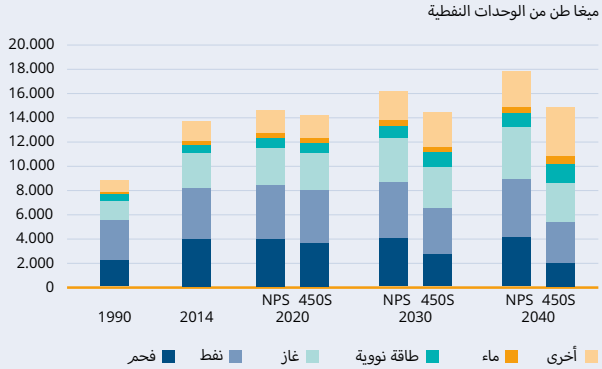

صافي نقاط الترويج NPS: استناداً إلى توقعات محافظة
450S: استناداً إلى تحقيق هدف الدرجتين

المصدر: الوكالة الدولية للطاقة

هدف الدرجتين: هو الهدف المطلوب تحقيقه من سياسة المناخ الدولية بأن يكون ارتفاع درجة حرارة الأرض أقل من درجتين مئويتين قياساً إلى ما كانت عليه قبل الثورة الصناعية. ولكن لكي يتحقق هذا الهدف يجب بذل جهود إصلاحية سياسية كبيرة جداً.

دعم نمو اقتصادي مستمر وشامل ومستدام، وعمالة كاملة منتجة، وعمل لائق للجميع

يبقى النمو الاقتصادي أهم محرك للتطور. ولكن لكي يستفيد منه الجميع يجب السعي دوماً إلى تحقيق العمالة الكاملة. وبذلك يساهم جميع أفراد المجتمع في تحقيق الرفاهية لبلدهم دون أن تكون هناك مجموعات كبيرة من الناس تعيش على المعونة الاجتماعية غير المنتجة. إذ إن العمل ليس فقط لكسب لقمة العيش وإنما أيضاً مصدر لاحترام وتقدير الذات.

من الطبيعي أن فرص التقدم التكنولوجي يجب أن يستمر استغلالها، على سبيل المثال، من أجل التجديد في مجال الأتمتة والتقنية الرقمية والصناعة الذكية. ولكن يجب أن نعمل على جعل هذا التقدم محمولاً اجتماعياً: إذ إن العمل يجب أن يبقى يليق بكرامة الإنسان لكي يكون مانحاً للروح المعنوية العالية. وفي هذا الصدد تلعب المستويات الاجتماعية دوراً خاصاً. وهكذا يصبح النظام الاقتصادي شاملاً.

يتم تحقيق العمالة الكاملة المنتجة بصورة أسهل إذا ما كان الاقتصاد متنوّعاً وخلّاقاً ومجدّداً ويحتوي على قطاعات ذات إنتاجية عالية وكثافة عمل عالية: أي يجب خلق عمليات إنتاجية ذات مردودية عالية للموارد ولا تلحق ضرراً بالبيئة، والتي توفّر، من ناحية، عدداً كبيراً قدر الإمكان من فرص العمل (على سبيل المثال: في الزراعة أو السياحة) وتتطلب، من الناحية الأخرى، كفاءات عالية لشغل أكبر عدد ممكن من فرص العمل هذه (على سبيل المثال: تكنولوجيا عالية). ويجب تقديم دعم خاص للمجموعات المظلومة في سوق العمل كالنساء، والشباب، والمهاجرين. ويلعب دوراً هاماً في كل ذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة. فهي العمود الفقري والسند الجيد لاقتصادياتها وصانعي مستقبلها.

إنشاء بنية تحتية متينة وقادرة على التحمل، وإقامة صناعة شاملة ومستدامة، ودعم الابتكار في الاقتصاد والمجتمع

التنمية الاقتصادية غير ممكنة دون بنية تحتية عاملة بشكل جيد وقادرة على المقاومة وذلك للطاقة والنقل والمياه والمالية والاتصالات. فهي تتيح المجال لأن يعيش الإنسان حياة كريمة ويعمل في جو مريح وينتج البضائع ثم يجلبها إلى أسواق البيع. ولذلك من المهم جداً أن توفّر لكل إنسان إمكانية الاستفادة من هذه البنى التحتية بشروط وأسعار معقولة. وينبغي على الدولة والسوق أن يلعبا هنا دوراً في تقديم رأس المال اللازم.

وتعاني المناطق الريفية بشكل خاص، في أحيان كثيرة، من نقص في البنى التحتية ولذلك تبقى متخلفة عما لديها من قدرات اقتصادية. إلا أنها يمكن أن تستفيد من التقدم التكنولوجي: فهو يتيح للمناطق النائية أن تتخطى مراحل إنشاء بنية تحتية باهظة التكاليف وتصل هكذا دون طرق ملتوية عن طريق الطاقة الأحفورية المولدة مركزياً، بصورة مباشرة، إلى التزود لا مركزياً بطاقات متجددة. يضاف إلى ذلك أن الشركات الصغيرة يمكن أن تحصل عن طريق التكنولوجيات المتنقّلة على مدخل إلى الخدمات المالية بصورة غير بيروقراطية.

البنى التحتية هي شرط للاندماج مع سلاسل الإنتاج الوطنية والدولية، أي للالتحاق بنظام العولمة. ولكي يصبح الاقتصاد أقل عرضة للإصابة بالضرر، يمكن للدول أن تسعى، علاوة على ذلك، إلى تنويع قاعدتها الصناعية. فالاستدامة تتحقق بأن تصبح عمليات الإنتاج ذات مردودية أعلى للموارد وذات طبيعة أكثر ملاءمة للبيئة. من أجل كل هذا من الضروري دعم الإبداع والأفكار الخلاقة في التعليم المهني وفي متابعة التأهيل ودعم عمليات الإنتاج المستدامة.

مخالفات للقوانين الوطنية بخصوص الأجر، وساعات العمل الإضافي والإجازة المدفوعة

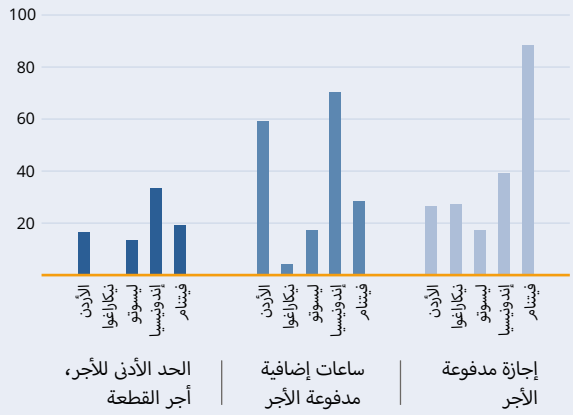

المصدر: منظمة العمل الدولية، عمل أفضل

في فيتنام لا يتم التقيد بالقوانين الوطنية في ما يقرب 88% من الحالات بخصوص دفع فترة الإجازة، بينما لا يحدث هذا في نيكاراغوا إلا في ما يقرب 27% من الحالات.

مستخدمو الإنترنت على نطاق عالمي

حسب المناطق، بالمائة من إجمالي السكان

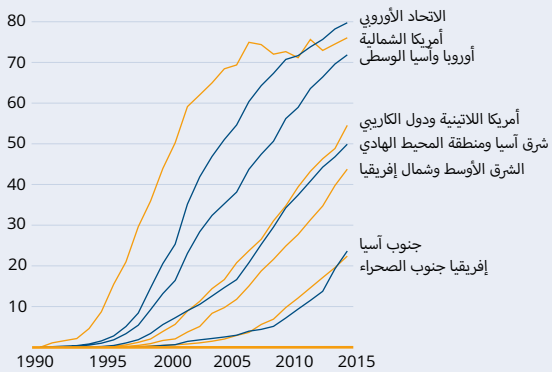

المصدر: منظمة العمل الدولية، عمل أفضل

تبلغ نسبة مستعملي شبكة الإنترنت في الاتحاد الأوروبي اليوم 80% من إجمالي السكان وهي بذلك أعلى نسبة على النطاق العالمي، في إفريقيا جنوب الصحراء تبلغ هذه النسبة فقط 22% من إجمالي السكان.

الحد من عدم المساواة داخل الدولة الواحدة وبين الدول

لا يمكن وجود مجتمعات دون فوارق. ولكن إذا ما أصبحت الفوارق الاجتماعية كبيرةً جداً – لأن الطبقات ذات الدخل المنخفض لا تتوفر لديها القدرة على المشاركة الفعالة في الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية- فإن ذلك يؤدي إلى نشوء مشكلة للمجتمع بكامله: إذا ما ضاقت فرص المستقبل أمام المجموعات الضعيفة والفقيرة. لا يقتصر الضرر على التماسك الاجتماعي وإنما تتضرر أيضاً قدرة المجتمع على الاندماج والابتكار. إذ إن الحركية الاجتماعية هي من أهم القوى الدافعة لرفاهية مجتمعاتنا.

كما أن وجود فوارق كبيرة بين الدول له عواقب سلبية أيضاً: فكلما تخلّفت دول اقتصادياً في المقارنة الدولية، زادت عزيمة الناس فيها للرحيل بحثاً عن سبل أفضل للعيش في مكان آخر. فالفوارق بين الدول هي أقوى سبب للهجرة. ولذلك فإن الدول الأقل تطوراً في هذا العالم تحتاج إلى عناية خاصة في مجال التعاون التنموي.

في كل مكان في العالم هناك حاجة إلى دولة فاعلة تنتهج سياسة اجتماعية وتشغيلية نشطة وتنفذ مهمة مضادة للتمييز وحامية للمجموعات الضعيفة (على الأخص، الفقراء والأطفال) التي لا تستطيع مساعدة نفسها. وليس المطلوب هنا عند الحد من عدم المساواة جعل الناس نظراء، وإنما دعم وتشجيع كل شخص حسب كفاءاته وشخصيته وخياراته المفضلة. ويشمل هذا أيضاً تمكين البلدان النامية من أن يكون لها صوت أقوى في المنتديات الدولية.

الهجرة الطوعية وعدم المساواة

نسبة الهجرة الصافية من إجمالي السكان ومعامل "جيني"

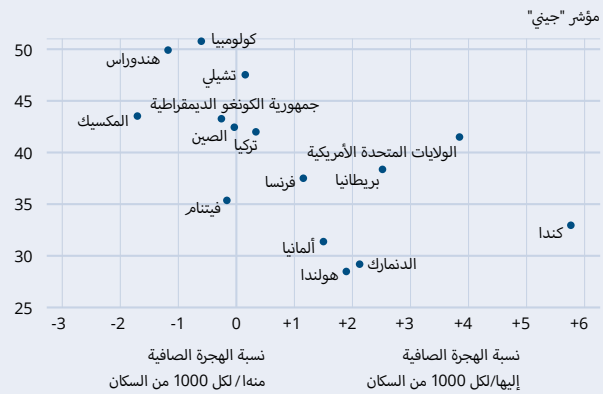

المصدر: كتاب الحقائق لوكالة الاستخبارات الأمريكية، البنك الدولي

يُظهر معامل "جيني" مستوى عدم المساواة داخل البلد الواحد: كلما كان المعامل أعلى تكون عدم المساواة أكبر. تعدّ كندا إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية، التي تتميّز بفوارق متوسطة في مجتمعها، وفي المقام الأول الدول الأوروبية التي تظهر فيها فوارق ضئيلة نسبياً، من البلدان المستقطبة للهجرة. أما المجتمعات غير المتساوية فهي التي تعاني، بدرجة أعلى جداً، من الهجرة منها.

جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة وآمنة وقادرة على المقاومة ومستدامة

يعيش اليوم أكثر من نصف سكان العالم في المدن. والتمدن المستمر لكوكب الأرض له أسباب وجيهة: فالمدن تحقق سلسلة من الوظائف للمناطق المحيطة بها، وبعضها يوفر فرصاً تنموية لدول بكاملها. فهناك يكون، في أغلب الأحيان، الحصول على عمل والاستفادة من النظام الصحي ومن التكنولوجيا والحصول على التعليم والمشاركة في السياسة والنشاط الثقافي، أسهل من المناطق الريفية. كما أن المدن هي أيضاً تجمّع لاستقطاب ملايين المهاجرين واللاجئين الذين يأملون في أن يجدوا هناك مستقبلاً أفضل. فالمدن هي أمكنة يتوق إليها الناس بصورة متزايدة على الدوام.

إلا أن التمدّن يخلق مشاكل جديدة، على سبيل المثال، في المجال الأمني، وفي الحصول على مسكن بأسعار مقبولة، وفي حركة السير في الشوارع، وفي مجال النظافة العامة والرعاية الصحية. كما أن التبعات البيئية السلبية، دمار البيئة وتلوث الهواء بالغازات الضارة واستهلاك الأراضي الزراعية، يجب أن تُؤخذ أيضاً بعين الاعتبار. إلا آن الكثافة في المدن توفر أيضاً العديد من الإمكانات لإدخال التكنولوجيات المستدامة، على سبيل المثال لمراقبة استهلاك المياه ونوعيتها، ولإنارة الشوارع بمصابيح موفرة للطاقة، وأيضاً إحكام البيوت السكنية من أجل تخفيض التسرب الحراري نحو الخارج وانبعاثات غاز ثنائي أكسيد الكربون.

إن تخطيطاً حكيماً للمدن والمواصلات، وحماية المساحات العامة الخضراء من حدائق ومنتزهات، والتجهيز المستمر للأحياء السكنية، يجعل المدن أكثر قابلية للعيش وأكثر شمولاً واستدامة. إن إعادة بناء المدن في جميع أنحاء الأرض بما يخدم الاستدامة أمر عالي التكلفة. لكن المدن المستدامة هي استثمار رابح في مستقبلنا جميعاً.

نسبة سكان المدن وارتفاعها بالمائة

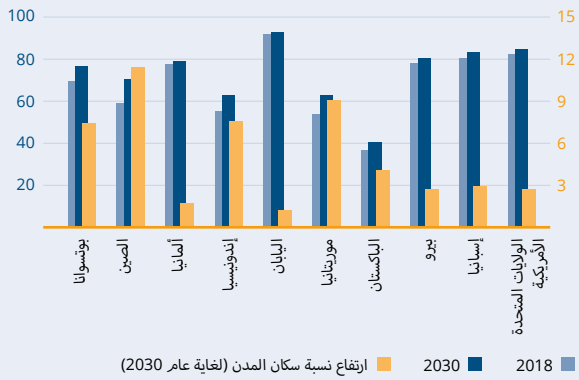

المصدر: إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية

على الأخص في الصين وإندونيسيا وأيضاً في دول إفريقية مثل بوتسوانا وموريتانيا، ستزداد بقوة خلال الخمسة عشر سنة القادمة نسبة سكان المدن إلى إجمالي عدد السكان؛ وفي أوروبا سيحدث تطور مشابه ولكن بدرجة أضعف.

العمل في سبيل إنتاج واستهلاك مستدامين

لقد تشكل اليوم على نطاق واسع في كثير من المناطق النامية وعي بيئي قوي ومدهش ذو صلة، ليس آخراً، بأن ملايين الناس معرضون في أماكن سكنهن بطريقة غير مقبولة لأعباء بيئية، قسم منها كبير للغاية. ولذلك فإن الاستعداد للتخلي عن عادات استهلاكية ضارة بالبيئة وغير مستدامة متوفر في كثير من المناطق النامية بدرجة أقوى مما عليه الحال عندنا. فنحن لم نزل نتبع طريقة في إنتاج المواد الغذائية تؤدي إلى أننا نرمي في ألمانيا وحدها كل سنة وعن كل فرد من السكان 135 كيلوغراماً من المواد الغذائية في النفايات (وهذا مع 82 مليون نسمة). فهناك إذاً مجالات نتخلّف فيها عن دورنا القيادي على صعيد عالمي في فصل القمامة وإعادة تدويرها.

ولكن إلى جانب العادات الاستهلاكية يجب علينا أيضاً تغيير جميع أساليب الإنتاج بمفهوم الاستدامة. هنا تبدأ فكرة السلاسل المستدامة لإنتاج البضائع وإمدادها! فكل بنطال جينز رخيص الثمن يدور حول الكرة الأرضية خمس مرات حتى يتم تجميعه من أرخص المسامير والسحّابات وقطع القماش وأعمال الخياطة ثم يُعرض للبيع بسعر 5,99 يورو في ألمانيا وغانا والبرازيل. وأن يكون العمال والعاملات من جميع أنحاء العالم الذين شاركوا في إنتاج مثل هذا الجينز لا يحصلون لقاء عملهم إلا على أجور زهيدة لا تكاد تسد الرمق وهم لا يحصلون، بالتأكيد، على أي ضمانات اجتماعية كالرعاية الصحية والتقاعدية، فهذا واضح كل الوضوح – ناهيك عما تُلحقه مثل هذه الطرق في الإنتاج من أضرار جسيمة بالبيئة. عند وضع أختام جديدة علامة للاستدامة سيكون في وسع المستهلكين في المستقبل أن يقرروا بأنفسهم ما إذا كانوا سيشترون منتوجات أو بضائع لا يتفق إنتاجها وطرق إمدادها مع المعايير العالمية للاستدامة.

ضياع وهدر المواد الغذائية

في العالم، بملايين الأطنان

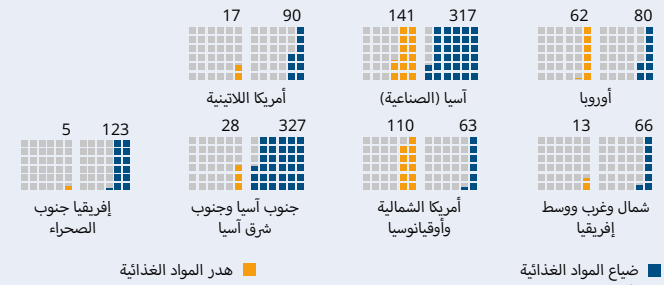

المصدر: إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية

في جميع مناطق العالم باستثناء أمريكا الشمالية وجزر المحيط الهادي يكون ضياع المواد الغذائية أثناء الإنتاج والجني والنقل أعلى من هدر المواد الغذائية من قبل المستهلكين. في إفريقيا بشكل خاص لا يُهدر إلا القليل من المواد الغذائية من قبل المستهلكين.

اتخاذ إجراءات عاجلة لمحاربة التغيّر المناخي وتأثيراته

مع سنة 2015 كسنة قياسية جديدة تقع السنين العشر الأكثر دفئاً، منذ بدء التسجيل المنتظم لدرجات الحرارة سنة 1880، في القرن الواحد والعشرين. وكل شيء يشير إلى أن التغيّر المناخي يزداد سرعة. وإذا ما استمرينا في سلوكنا كما كنا نفعل حتى الآن ستزداد حرارة كوكبنا في العقود القادمة إلى درجة ستجعل الحياة أكثر صعوبة أو حتى مستحيلة، في كثير من مناطق العالم. وهذا سيؤثر علينا جميعاً بصورة مباشرة وغير مباشرة من خلال تطرف أكثر تكراراً وشدة في أحوال الطقس والكوارث والنزاعات والأزمات والحروب – وتدفق أكبر لأعداد المهاجرين واللاجئين.

ولكن ليس من اللازم أن يحدث ذلك بهذا القدر من السوء. إذ يمكننا أن نتصرف ونقلّل من انبعاث الغازات الدفيئة ونحد بالتالي من ارتفاع درجة حرارة الأرض بانتهاج سياسة مسؤولة. وكلما تصرفنا أبكر يكون أفضل. وليس من الضروري أن نتخلى عن العيش حياة جيدة عند القيام بذلك. بل إننا نضمن رخاءنا ونمكّن أناساً آخرين منه – هنا وفي كل مكان، اليوم وفي المستقبل. وهذا مستدام.

لم يعد من الممكن تفادي التغيّر المناخي بشكل كامل. ولكن يمكننا أن نضع خططاً واستراتيجيات مطوّرة ونطبقها سياسياً لكي نحمي أنفسنا من التبعات ونتفادى أضراراً أكبر وضحايا أكثر. ويمكننا أيضاً أن نجعل أناساً آخرين في جميع أنحاء العالم في وضع يجعلهم يفعلون الشيء نفسه وذلك بواسطة التعليم والتوعية والبنى الأفضل. وهذا يكلف أموالاً ولكنه يفيدنا جميعاً في النهاية أكثر بكثير مما لو لم نفعل شيئاً!

العلاقة الطردية بين ثنائي أكسيد الكربون والارتفاع الحراري

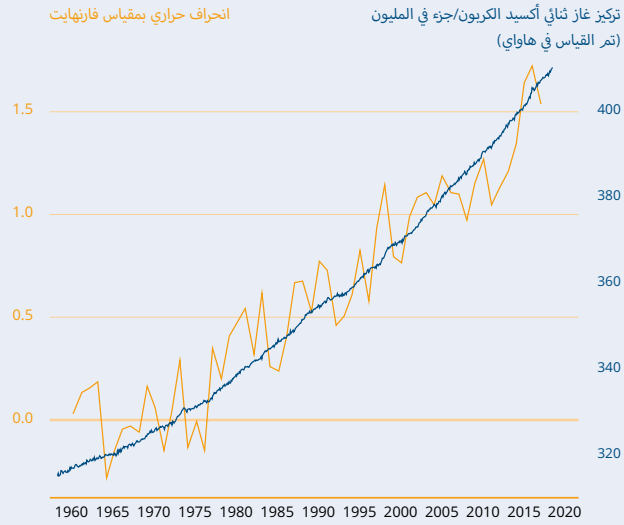

المصدر: برنامج الولايات المتحدة لأبحاث التغيرات العالمية، الإدارة الوطنية للمحيطات والغلاف الجوي

المحافظة على المحيطات والبحار والموارد البحرية بمفهوم التنمية المستدامة واستغلالها بصورة مستدامة

تغطي المحيطات نحو 70 بالمائة من سطح الأرض وهي مكان لعيش مئات الآلاف من أنواع الحيوانات والنباتات. وهي بالنسبة للإنسان مصدر للغذاء والطاقة. كما أنها تنتج 70 بالمائة من أوكسجين الأرض وهي أكبر مستودع لتخزين غاز ثنائي أكسيد الكربون. وتمد الأرض بالمطر وتلعب بسبب التيارات البحرية المختلفة دوراً حاسماً بالنسبة إلى المناخ. كما أن سواحلها منطقة لسكن واستجمام كثير من الناس.

إلا أن استغلال الإنسان للبحار يأخذ في هذه الأثناء منحى يدعو إلى القلق. إذ إن التوازن البيولوجي الحساس يصاب بالضرر، مما يسبب عواقب وخيمة: فبسبب الإفراط في صيد السمك انخفضت الآن الأرصدة السمكية بشدة في كثير من المواقع. وتتلوث البحار بصورة متزايدة بالأكياس البلاستيكية وغيرها من النفايات. بالإضافة إلى ذلك ينتج الإنسان كميات كبيرة من غاز ثنائي أكسيد الكربون إلى درجة أن البحار، كخزان طبيعي لثنائي أكسيد الكربون، تصبح تدريجياً أكثر حموضة. كل هذا يهدد حياة الكثير من أنواع الحيوانات والنباتات ويسلبنا نحن البشر مصدراً مهماً من مصادر عيشنا.

وبسبب التغيّر المناخي يرتفع منسوب البحار مما يهدد مساحات واسعة للسكن والزراعة وبالتالي حياة الملايين من البشر. كما أن التغيّر المناخي يغيّر درجة حرارة البحار وبالتالي يغيّر مجرى تيارات بحرية مهمة للمناخ. مما يؤدي إلى تزايد في تطرف أحوال الطقس. ولذلك فقد دقت الساعة لحماية البحار بشكل أفضل، على سبيل المثال، عن طريق خفض الدعم الحكومي للأعمال التي تساعد على الإفراط في صيد السمك، وخفض كميات القمامة والنفايات، وعن طريق تشبيك أفضل للأبحاث البحرية، وحماية المناطق الساحلية.

إفراط في صيد السمك على نطاق عالمي

■ "النقاط الساخنة" في الإفراط في صيد السمك

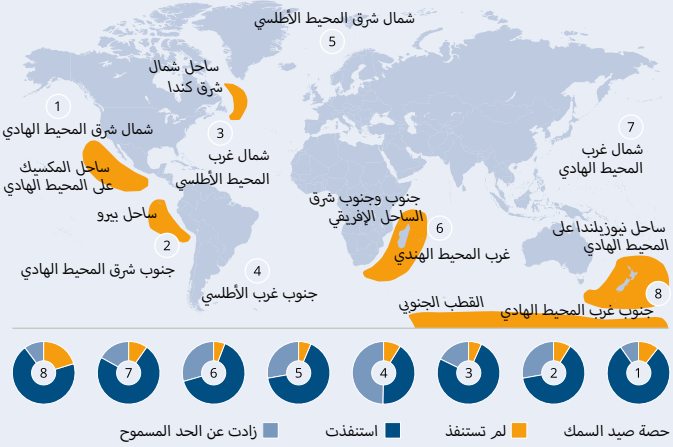

المصدر: تقرير محيطات العالم، جامعة كولومبيا البريطانية

في جميع مناطق صيد السمك على نطاق عالمي استنفذت الكميات المسموحة للصيد أو زادت عن الحد المسموح. وفي "النقاط الساخنة" في الإفراط في صيد السمك المعروضة هنا بات الوضع حرجاً بشكل خاص.

حماية الأنظمة البيئية الريفية وإعادتها إلى وضعها الطبيعي ودعم استغلالها المستدام

إن أسس حياتنا مرتبطة ارتباطاً وثيقاً مع غنى العالم الحيواني والنباتي. وإذا ما دمرنا هذه الثروة بالتدخل القصير النظر في الأنظمة البيئية المختلفة، ندمر بأنفسنا الأساس الضروري لوجودنا. عدد سكان العالم يزداد بسرعة كبيرة. ولكي نتمكن في المستقبل من توفير الغذاء للجميع نحتاج إلى مساحات كافية من الأراضي الزراعية. فالزراعة تشكل في كثير من البلدان النامية أهم دعامة اقتصادية. ولكن في الوقت الراهن تضيع مساحات واسعة من الأراضي الزراعية على نطاق عالمي بسبب الاستغلال غير المستدام. وبذلك تتوسع الصحاري ويساهم التغيّر المناخي في زيادة الوضع سوءاً.

ومما هو أيضاً مهم جداً لبقائنا الغابات التي تغطي 30 بالمائة من المساحة البرية لسطح الأرض. فهي تشكل الموطن الحيوي لثمانين بالمائة من جميع أنواع الحيوانات والنباتات، وتوفر احتياطيات مهمة للمياه العذبة، وتنقي الهواء، وتؤدي وظيفة مركزية ضد ارتفاع حرارة الأرض بامتصاصها لغاز ثنائي أكسيد الكربون. كما أن الفوائد الطبية للعدد الكبير من النباتات التي تنمو في الغابات المطرية لم تكتشف بعد.

لذلك يجب العمل بإلحاح على إيجاد طرق لإيقاف قطع الغابات، وإعادة تشجيرها واستغلالها بطريقة مستدامة. ولكن يجب علينا أيضاً حماية الأماكن الأخرى للحياة لكي نحافظ على تنوع وتعدد أنواع الكائنات الحية: المستنقعات والبوادي والجبال.

تراجع مساحة الغابات في منطقة الأمازون

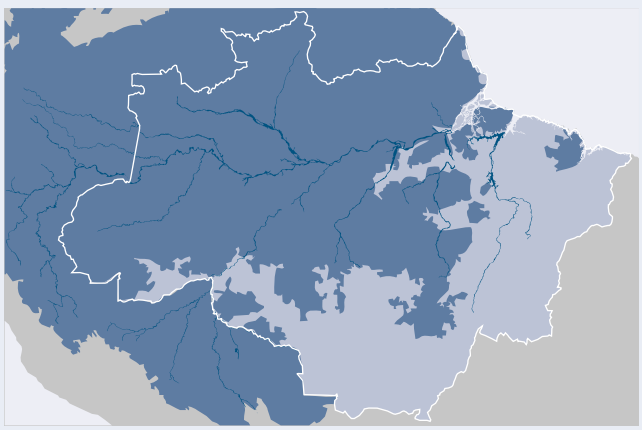

■ مساحة الغابات المقطوعة منذ عام 1965 ■ مساحة الغابات المتبقية (الوضع في عام 2015)

المصدر: مجلس العلاقات الخارجية

خلال الخمسين سنة الأخيرة فقدت منطقة الأمازون البرازيلية نحو خمس غاباتها نتيجة قطع الأشجار.

دعم سلمية وشمول المجتمعات بمفهوم التنمية المستدامة

هذا الهدف المنتمي أيضاً إلى الجزء العسير من الصياغات يحدد المقومات السياسية والشروط الإطارية التي لا غنى عنها من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وبتعبير آخر: يتعلق الأمر هنا بتحقيق الديمقراطية والقيادة الحكومية الجيدة وتحقيق الأمن الحقوقي لجميع المواطنين والمواطنات.

هناك كثير من الأمثلة التي تبيّن أنه تحت شروط الديمقراطية ودولة الحقوق والقانون يمكن أن تتطور مجتمعات مستقرة وسلمية وحرة. وتلعب دوراً هاماً هنا أيضاً المحاربة الحازمة للفساد ومكافحة الجريمة المنظمة، وأيضاً، على سبيل المثال، اعتماد أنظمة ضريبية عادلة على الصعيدين الوطني والدولي. علاوة على ذلك لا تشن الدول المحكومة ديمقراطياً، عادة، حروباً ضد بعضها. واندلاع حروب أهلية أو نزاعات داخلية فيها أندر بوضوح من حدوثها في الدول المستبدة والأنظمة القمعية. وهناك اليوم بسبب هذه النزاعات، حسب تقديرات الأمم المتحدة، نحو 65 مليون إنسان فارّين من بيوتهم ويعيشون إما كنازحين داخل بلدانهم أو كلاجئين يقيمون في مخيمات ضخمة ومكتظة في بلدانهم أو في البلدان المجاورة، أو كلاجئين دوليين تحمّلوا كثيراً من المشاق وتعرضوا إلى كثير من الأخطار لكي يحموا أنفسهم من الملاحقة والتعسف.

جميع هؤلاء يشهدون على أهمية جهودنا وحرصنا الدائم على تحقيق الديمقراطية ودولة القانون والقيادة الحكومية الجيدة في جميع أنحاء العالم – وهذه هي، بالمناسبة، المهمة الأساسية للعمل الدولي للمؤسسات السياسية الألمانية ذات النفع العام كمؤسسة كونراد آديناور. ويتعلق الأمر في هذا الصدد أيضاً بتمثيل المصالح الألمانية.

مؤشر الديمقراطية 2017

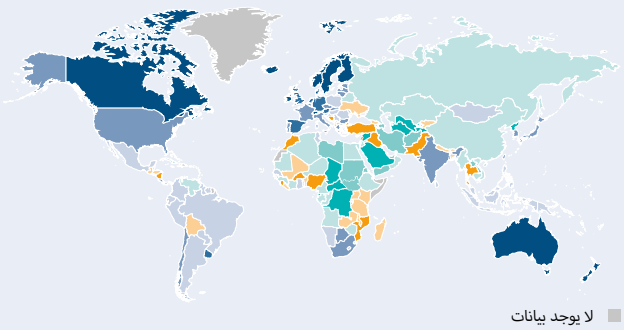

المصدر: وحدة الاستخبارات الاقتصادية

تعزيز وسائل التنفيذ وإحياء الشراكة العالمية للتنمية المستدامة

إذا ما أردنا تحقيق أهداف الأجندة 2030، وإذا ما أردنا التغلب على التحديات العالمية بشكل أو بآخر، فإن هذا لن يكون ممكناً إلا بتضافر الجهود وبتعاون جميع الجهات الفاعلة. جميع الهيئات والمؤسسات الدولية (الأمم المتحدة، الاتحاد الأوروبي)، وجميع البلدان مع حكوماتها وشعوبها، وجميع مستويات الدولة من المستوى الوطني حتى المستوى الإقليمي وحتى مستوى المدينة والحي والقرية، والاقتصاد الخاص من الشركات الصغيرة وحتى الشركات الكبرى العاملة على نطاق عالمي، وأيضاً وسائل الإعلام والمجتمع المدني المنظم (جمعيات، اتحادات، نقابات، أحزاب)، والأسرة وفي النهاية كل واحد منا: نحن جميعاً أطراف في هذه الشراكة العالمية ويجب علينا أداء كل ما لدينا من إمكانات وقدرات. ولمعرفة كيف يتحقق ذلك يمكن قراءة القسم المتوسط من "متصفح المعلومات" هذا.

من أجل إعطاء هذه الشراكة العالمية مضامين ملموسة، أدخل واضعو الأجندة 2030 موضوعات مركّبة مختلفة في الهدف المنشود: كالسؤال المهم كيف ستموّل الإجراءات المطلوبة لكي يصبح من الممكن تحقيق الأهداف (على سبيل المثال: عن طريق أنظمة ضريبية عادلة)، وجميع جوانب التحوّل التكنولوجي، وعلى الأخص تكنولوجيات الطاقة المتجددة والبيئة النظيفة، والاستعداد العالمي لوضع العلم والكفاءات الاختصاصية والإمكانات التعليمية تحت تصرف الجميع، والتشكيل المفتوح والمنصف لنظام التجارة العالمي، وأخيراً وليس آخراً جميع مسائل جمع البيانات، ومراقبة وتقييم عمليات الأجندة بكاملها، كل هذا موجود في الأهداف الفرعية للأهداف السبعة عشر للتنمية المستدامة التي تحدد الأجزاء المهمة لإطار الأجندة 2030.

الأجندة 2030 كعقد عالمي للمستقبل

ترسم الأجندة 2030 للتنمية المستدامة الإجماع التنموي الطموح للمجتمع الدولي. فقد تم تطويرها تحت سقف الأمم المتحدة في نيويورك في عملية تشاركية لا مثيل لها ضمت الحكومات وهيئات المجتمع المدني وتحت إشراف علمي. وبذلك يمكن أن تعدّ الأجندة 2030 "دستوراً للاستدامة"، لا بل "عقداً عالمياً للمستقبل".

تستند الأجندة 2030 إلى العديد من الأعمال التحضيرية في نظام الأمم المتحدة -وعلى الأخص إلى برنامج العمل التنموي والبيئي "أجندة 21، لسنة 1992 التي أُقرت مبادئه العامة للتنمية في قمة الأرض في ريو دي جانيرو في السنة ذاتها، وإلى الأهداف التنموية الألفية الثمانية لسنة 2000 التي تشكل المقدمة المباشرة لأهداف الاستدامة. الأجندة 2030 تحقق ببعدها البيئي والاقتصادي والاجتماعي الأبعاد الثلاثة للاستدامة.

علاوة على ذلك تعطي أجوبة على السؤال عن الإدارة المؤسساتية لتحقيق الهدف أو، بتعبير آخر، عن "حوكمة" هذا الموضوع المقطعي الجديد "الاستدامة". وهكذا تم، بتشكيل "المنتدى السياسي الرفيع المستوى" (High-Level Political Forum)، اعتماد طريقة مركبة للكشف بانتظام عن مدى تحقق الهدف. ولقد تحدثت ألمانيا هناك، كواحدة من أوائل الدول على الإطلاق، عن وضعها وأعطت في نقد ذاتي معلومات عن النواقص التنموية في ألمانيا نفسها. وهناك عنصر مركزي آخر للأجندة 2030 هو تمويل التنمية: في أديس أبابا تم تخصيص الأموال اللازمة لتحقيق الأهداف المستدامة لأجندة 2030.

تُلزم الأجندة 2030 الدول الموقّعة وعددها 192 دولة بإجراء تحوّل شامل وعام يجب أن يمس جميع مجالات الحياة إذا ما أريد لها أن تكون ناجحة. ويجب علينا أن نعمل في نفس الوقت على تحقيق جميع الأهداف. فكل فرد يستطيع فعل شيء ما. عندئذ يمكن أن ينجح التحول المستدام الذي يجعل عالمنا أفضل للجميع. فالاستدامة لا نحصل عليها بلا ثمن. إلا أنها استثمار في مستقبل كوكبنا، ومجتمعنا، وأطفالنا.

تحمل المسؤولية ذاتياً عن طريق قرارات الاستهلاك:
كل منا مستهلك ويستطيع تحمل المسؤولية عن طريق ما يتخذه من قرارات شرائية في السوق. في مجال الاستدامة يمكن أن يحدث هذا، على سبيل المثال، بأن يراعي المرء عند الشراء أن المنتجات منتجة محلياً أو أن متاجرتها كانت عادلة. علاوة على ذلك يمكن عن طريق قرارات الشراء الواعية تحسين شروط العمل في أماكن الإنتاج بحيث تراعي كرامة الإنسان وتخفّض انبعاث غاز ثنائي أكسيد الكربون أثناء الإنتاج والنقل. وباختصار: يمكن للمستهلك أن يؤدي في السوق وظيفة توجيهية مهمة. ويمكن أن يدعم ذلك تثقيف المستهلكين وتنويرهم. إلا أن ما هو، على الأقل، بنفس الأهمية زيادة الشفافية في عمليات الإنتاج المعتمدة في اقتصادنا المعولم إلى حد كبير. ومما يساعد على ذلك أختام الجودة، كختم المنسوجات الجديد للحكومة الألمانية، والتي يجب أن تطالب بها الدولة والمجتمع وتراقبها.

إيجاد الكبير في الصغير:
لكن كل واحد منا يستطيع أيضاً تحمّل مسؤوليته تجاه كوكبنا بأن يؤدي "واجباته الصغيرة". كل فرد يستطيع أن يفعل شيئاً ما. والإمكانات كثيرة ومتعددة: من الأمثلة اليومية هي فصل القمامة، تفادي كثرة النفايات، عزل المسكن، تبديل التزود بالطاقة، التغذية الصحية، السفر بالقطار بدلاً من الطائرة وعدم استعمال السيارة إلا في الحالات الضرورية فعلاً. هكذا تصبح الخطة المجردة للاستدامة جزءاً ملموساً من حياتنا اليومية. ليس من الضروري أن نتخلى كلياً عن راحتنا وعن أسلوبنا في الحياة. لكن الاستدامة تتطلب تحولاً ثقافياً.

المطالبة بالاستدامة في كل مكان:
كل فرد منا يستطيع في نهاية المطاف المطالبة في علاقاته المختلفة بالاستدامة والمساهمة في تغيير طريقة التفكير. موضوعات كالاستهلاك النزيه والتعامل مع العمال المأجورين، وحماية البيئة بصورة عامة، مهمة أيضاً لمحيطنا المباشر: الأسرة، ودائرة الأصدقاء، والعمل، والمدرسة، والعمل التطوعي، والكنيسة، والرياضة. وعلى الصعيد السياسي يمكن أيضاً أن يؤدي المرء دوره: فنحن جميعاً يمكننا ويجب علينا تذكير السياسيين في الاتحاد والولايات والبلديات بمسؤوليتهم تجاه كوكب الأرض وتجاه الأجيال القادمة. ففي كل مكان يمكننا أن نحسّن شيئاً ما –دون تدخل الدولة أيضاً.

حماية البيئة تبدأ من الصغير:
للبلديات والوحدات الإدارية الصغيرة مجال لصياغة المحيط أكثر مما نتصور. وعلينا جميعاً أن نساعد هناك على خلق تفهّم ووعي بأن أهداف الاستدامة لا يمكن أن تتحقق إلا إذا طُبقت على صعيد البلديات والوحدات الإدارية الصغيرة. إذ إن البلديات تقف عند السعي إلى تحقيق التحوّل المستدام في خط المواجهة الأول. ويجب على السياسة البلدية أن تعي هذه المسؤولية. وستكون بداية جيدة ألا تسمح البلدية في منطقتها بأي انحرافات عن المعايير البيئية والاجتماعية حتى ولو تعارضت في حالات منفردة مع مصالح أخرى. فعندما تكلّف الجهات العامة هيئة ما بتنفيذ أي مشروع يجب أن يكون ذلك مشروطاً بالتقيد بمبادئ الاستدامة.

ثقافة الاستدامة في البلديات أيضاً:
يجب على البلديات أن تتولى تثقيف الناس في مجال الاستدامة كمهمة خاصة بها مكمّلة لما يقوم به الاتحاد والولايات. فالبلديات تستطيع الوصول إلى الناس غالباً بصورة مباشرة لقربها منهم أكثر مما تستطيعه الهيئات الحكومية الأعلى بما تقوم به من حملات دعائية وحفلات إعلامية توجيهية. ومن أجل وضع أهداف الاستدامة على الأجندة السياسية والاجتماعية يجب على البلديات استثمار القدرات المتوفرة بأقصى درجة ممكنة مثل مجالس الاستدامة - كالتي تخص الأجندة 21، والتي تهدف إلى جعل عمل البلديات أكثر استدامة- أو المواقع القيادية الخاصة بالاستدامة وبتثقيف العاملين على الاستدامة والممولة من الحكومة الاتحادية. فالتوعية يجب أن تكون هناك حيث يوجد الناس: في رياض الأطفال وفي المدارس، في مؤسسات خدمات المدينة وفي إدارة البلدية.

البلديات كمعامل للأفكار:
من الممكن وضع وتنفيذ مبادرات الاستدامة على مستوى البلديات بصورة أسهل من وضعها وتنفيذها على المستويات السياسية الأعلى. ويعود هذا إلى كون المواطنين أقرب والاتصال بهم أسهل. كما أن المواطنين يوصلون أفكارهم إلى المسؤولين بصورة أفضل لأن الطرق إلى المحافظ أقصر منها إلى رئيس الحكومة. وعندما تلتقي السياسة والاقتصاد والمجتمع المدني على قدم المساواة يمكن أن تحدد في البلديات بصورة مشتركة الأهداف المستدامة ذات الأولوية في التطبيق وما يمكن أن تقدمه بالتحديد كل مجموعة لتطبيقها. وفي مبادرات الاستدامة، في خطط المواصلات أو الدورة الاقتصادية، على سبيل المثال، يمكن أن تجرّب البلدية أفكاراً جديدة أو أن تتعلم من بلديات أخرى دون بيروقراطية. فالبلديات هي الأقرب إلى واقع حياتنا.

متابعة تطبيق الاستراتيجية الوطنية للاستدامة:
الاستراتيجية المستدامة المعتمدة من الحكومة الألمانية هي، على صعيد السياسة الداخلية، أهم وثيقة استراتيجية لتحقيق التحوّل المستدام. فهي ترمي إلى التوفيق بين التصرفات الحكومية لجميع الهيئات الاتحادية وإلى مواءمتها مع الهدف المشترك للاستدامة. فهي، إن صح القول، "الورقة البيضاء لسياسة الاستدامة". في سنة 2017/2016 تم آخر مرة تحديث الاستراتيجية الوطنية للاستدامة وجعلها منسجمة مع أهداف الأجندة 2030. لكن هذا ليس كل شيء: فلكي تترسخ الاستدامة كموضوع مقطعي، يشمل جميع جوانب الحياة، في جميع المجالات السياسية وفي جميع المستويات الحكومية بصورة "مستدامة" فعلاً، يجب أن تجذب الاستراتيجية مزيداً من الفاعلين المؤثرين على جميع المستويات وأن يتابع تطبيقها بما يتفق مع ذلك – وأن يراقب تطبيقها باستمرار من قبل هيئات رقابية مستقلة. فهي يجب أن تنمو وتفيد.

إشراك الرأي العام المهتم والمطلع:
الاستدامة تهمنا جميعاً. أي أنه يجب علينا جميعاً أن نعمل معاً على تحقيقها. ولكي لا تصبح انعطافة الاستدامة مشروعاً يقتصر على النخبة، يجب أن يعبّأ هنا المواطنون بجميع فئاتهم ويدعون إلى الالتزام بهذا الهدف. ويشمل هذا المنظمات غير الحكومية والكنائس والطوائف الدينية التي يمكن جميعهم أن يكونوا شركاء مهمين في سبيل تحقيق أهداف الاستدامة. وبما أن الأجندة 2030 تمس مركزياً الاقتصاد الخاص فإن تطلعاتها وآراءها لها نفس الحق في المشاركة ف

ي سوق الأفكار هذا. كما أن العلم عليه هنا أن يؤدي مساهمة مهمة بواسطة البحث العلمي وتزويد المجتمع بالمعلومات والاستشارات. جمع هذا التعدد لأصوات المطلعين والمعنيين في مجتمع مفتوح على هدف واحد مشترك هو جوهر مفهوم ما يطلق عليه "أصحاب المصلحة المتعددين".

تدقيق قواعد التحصيل في الاتحاد والولايات:
الدولة هي أحد أهم الفاعلين المؤثرين في السوق. فهي تشتري بضائع وتكلّف بإنجاز الخدمات التي تحتاجها لأداء مهامها الكثيرة والمتنوعة ودفع تكاليفها من الضرائب. ومن هذه الطبيعة لواردات الدولة ونفقاتها يمكن اشتقاق واجب استخدام هذه الأموال في خدمة أهداف الاستدامة قدر الإمكان. لأن الاستدامة هي للصالح العام والدولة هي قدوة مهمة في السوق. فهي تستطيع أن تدعم بصورة هادفة المنتجات المستدامة. ولذلك يجب على قواعد التحصيل الحكومي عند تكليف الجهات المختلفة بتنفيذ مشاريعها أن تراعي، إلى جانب المردود الاقتصادي، الاستدامة أيضاً.

ماذا يمكن أن تفعل ألمانيا في بلدها نفسه؟

مزيد من التلاحم في التصرف الخارجي:
انعطافة الاستدامة ليست موضوعاً للسياسة التنموية فقط. كثير من موضوعات الأجندة 2030 تمس أيضاً حقول السياسة الخارجية والسياسة الأمنية. وينطبق هذا، على سبيل المثال، على أمن التزود بالطاقة وبالمياه وبالمواد الغذائية، والتي تم التحدث عنها في أهداف الاستدامة المختلفة، ولكن أيضاً في الشراكة العالمية في الهدف السابع عشر. لذلك يجب أن نتحلّى، على التوازي مع التوافق الأقوى في السياسة الداخلية، في التصرف الخارجي أيضاً بمزيد من التلاحم لكي نتحاشى قدر الإمكان حدوث إثارات متناقضة وهكذا لا نعرّض تحقيق أهداف الأجندة 2030 إلى الخطر. وبما أن الأجندة نفسها تتضمن أهدافاً متعاكسة فليس من السهل أبداً تحقيق مثل هذا التوازن. ولكن في مجال دعم التجارة الخارجية وفي دعم الزراعة، على سبيل المثال، سيكون من المفيد جداً ملاءمة ذلك مع متطلبات الأجندة 2030.

تأمين ما لدينا من مواطن القوة:
ألمانيا هي اليوم من أهم وأشهر الفاعلين في السياسة التنموية والعالمية. فجمهورية ألمانيا الاتحادية ليست فقط أحد أكبر المانحين في مجال التعاون التنموي الثنائي ومن أهم الممولين للصناديق المختلفة والبرامج الخاصة التابعة للأمم المتحدة. فنحن في مجال التعاون التقني والمالي أيضاً أقوياء -عندما يتعلق الأمر بتنفيذ مشاريع دعم ملموسة في الدول الشريكة. وفي مجال التحوّل الطاقوي وفي السياسة البيئية، وفي مجال الأبحاث العلمية المهمة المتعلقة بالاستدامة وفي العلوم المتعلقة بالمناخ، تؤدي ألمانيا مساهمة مهمة لتحقيق أهداف الأجندة 2030، كما أننا نبذل جهوداً على نطاق عالمي من أجل القيادة الحكومية الجيدة ومن أجل حقوق الإنسان والديمقراطية ودولة الحقوق والقانون.

تحويل المنظمات التنفيذية إلى وكالات للاستدامة:
يوجد لدى ألمانيا سلسلة كاملة من المنظمات التنفيذية المسؤولة عن التنفيذ الفعلي للسياسة التنموية. وأشهر هذه المنظمات المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) التي تنفذ في جميع أنحاء العالم مشاريع استشارية وتدرب العاملين في الداخل والخارج وتؤدي خدمات عينية في الدول الشريكة. المؤسسات السياسية ليست منظمات تنفيذية حكومية لكنها، كونها تحصل على معونات من الدولة، مؤسسات تعمل في مجال التنمية، عندما تقوم، مثلاً، بمساعدة البرلمانات والأحزاب على الاحتراف، أو تقدم الاستشارات والتبادل في المجالات السياسية المهمة للتنمية. كما أن بنك الإقراض لإعادة الإعمار (KfW) يعمل في الخارج كبنك للتنمية. جميع هذه المنظمات باتت تعتبر نفسها بقوة أكبر "وكالات للاستدامة"، لأنها في الدول الشريكة الأقل نمواً – وهنا في ألمانيا أيضاً- هي، في نهاية المطاف، المولّد المساعد للأجندة 2030. إعادة بناء المجتمع يحتاج إلى المال وبنفس الدرجة إلى الخبرات العلمية.

ماذا يمكن أن تفعل ألمانيا في بلدها نفسه؟

عدم التخلي عن الدور الطليعي:

يجب على ألمانيا أن تطوّر دورها النموذجي على الصعيد الدولي، لكي تحصل الأجندة 2030 على فرصة حقيقية لبسط تأثيرها فعلياً أيضاً. وهذا يعني بشكل ملموس متابعة الاستفادة بصورة مكثفة من الهيئة الرقابية للأجندة 2030 "المنتدى السياسي الرفيع المستوى". هنا قامت ألمانيا كأول بلد مانح بتقديم تقرير نقدي عن تحولها إلى الاستدامة وحددت نواقص كبيرة في التصرف. وكان لهذا صدى إيجابي عالمي. إذ إن نقاط القوة والضعف الألمانية يجب أن تُكشف باستمرار وتُستعمل لحثّ الدول الصناعية الأخرى على بذل جهود مماثلة. كما ويجب علينا أيضاً تعميق شراكاتنا مع البلدان الصناعية الجديدة كالمكسيك والمغرب التي يمكن أن يتعلم فيها كل منّا من الآخر.

القيام بحملة لتنفيذ الأجندة 2030:

لم يكن إعداد وإقرار الأجندة 2030 إلا بداية عملية طويلة ومعقدة يجب أن تؤدي إلى تغيير مستدام لمجتمعنا. ومن أجل ذلك إنه لذو أهمية أساسية أن تكون لدينا قاعدة موثوقة للبيانات يمكن الاعتماد عليها لكي نقيس النجاحات والفشل على الطريق إلى هناك. يجب على ألمانيا أن تطرح حملة تنفيذية عالمية لكي تساعد الآخرين على قياس أفضل للشروط الإطارية التي يضعونها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. إذ إن المواد الإحصائية الجيدة غير متوفرة في جميع دول الأرض وغير متوفرة أيضاً لجميع الأهداف التنموية. بذلك يمكن أن تتولى ألمانيا دور المساعد على تنفيذ الأجندة 2030.

ترسيخ الاستدامة في منتديات أخرى أيضاً:

لكي تتمكن الأجندة 2030 من بسط تأثيرها بشكل كامل يجب عليها أن تنشر خاصيتها الموجهة للأفعال في أكبر عدد ممكن من منتديات الحوكمة العالمية. وإلا تنشأ تناقضات وعدم ترابط في عمل الدول الأعضاء يمكن أن تلحق ضرراً بملاحقة أهداف الاستدامة. ولقد رسّخت ألمانيا خلال الأعوام الأخيرة عن طريق توليها رئاسة منتديات مهمة – كمجموعة الدول السبعة في إلمناو أو مجموعة الدول العشرين في هامبورغ – بنجاح وبشكل أقوى أهداف الاستدامة. هذا الطريق يجب علينا أن نتابع السير عليه بجرأة ونحاول كسب منتديات أخرى خارج الأمم المتحدة من أجل تنفيذ الأجندة 2030. إذ يمكن، مثلاً، الاستفادة من "منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية" (OECD) كحاضن للحلول في مجال الاستدامة. ويمكن في هذا الصدد تقديم قيمة إرشادية موجّهة من خلال توفير مواد عامة عالمياً، كالعناية الصحية أو حرية البحار التي تعود بالفائدة "للخير العام العالمي".

ماذا يمكن أن تفعل ألمانيا على الصعيد الدولي؟

الاستمرار في تحمّل المسؤولية:

تحمّل المسؤولية لا يعني فقط رصد الأموال بصورة متزايدة إلى أن نحقق الهدف المتفق عليه دولياً وهو استثمار 0,7 بالمائة من ناتجنا القومي الإجمالي في مجال التعاون التنموي. بل إن الأمر يتعلق أيضاً بطرح أفكار جديدة وبالتزام مستمر في جميع مجالات الأمم المتحدة – على سبيل المثال، في المنظمات الخاصة والصناديق العديدة ذات الأهمية الخاصة لتحقيق أهداف الاستدامة. ويجب أن يشمل هذا أيضاً مشاركة ألمانيا بدرجة أقوى في بعثات القبعات الزرقاء التابعة للأمم المتحدة لكي توضع هناك الأسس اللازمة للتنمية حيث هي في الوقت الحاضر غير موجودة. فصوت ألمانيا في هيئة الأمم المتحدة مسموع، ولكن هناك حاجة له أيضاً.

الإيمان بالتجارة الحرة كمحرك مهم للتنمية:

دون مزيد من الحرية التجارية ستكون فرص التغيير المستدام للمجتمعات المختلفة في العالم أسوأ بشكل واضح منها مع اتفاقيات جديدة للتجارة الحرة. إذ دون نمو سيكون تحت تصرف الدول أموال أقل يمكن، ويجب، استثمارها في عملية التغيير هذه. علاوة على ذلك يعزز الضعف المستمر للنمو ميول هذه الدول إلى حماية تجارتها مما يؤثر أيضاً سلبياً على التعاون الدولي. علينا إذاً أن نتبنى بدرجة، في المنظمة العالمية للتجارة وأيضاً فيما بين الدول، التجارة الحرة والعادلة، ومن أجل ذلك علينا أن نعطي الدول الأقل نمواً ميزات للدخول إلى أسواقنا. ولكن بالمقابل علينا أيضاً أن نطالب جميع الدول ببذل جهد ذاتي والمشاركة في تحمل المسؤولية من أجل تنفيذ الأجندة 2030.

عقد شراكات لتحمّل المسؤولية مع البلدان الأقل نمواً:

يجب على ألمانيا أن تعتبر نفسها بدرجة أقوى محامياً للدول النامية. إلا أن هذا الشكل من التضامن يحتاج إلى شراكات متكافئة يترتب فيها على جميع المشاركين التزامات وبالتالي مساهمات مالية متناسبة مع هذه الالتزامات. وعلينا أن نمكّن، في المقام الأول، البلدان الصناعية الجديدة من المشاركة أكثر في إدارة الاقتصاد العالمي. وهذا سيؤدي إلى تقوية نموذجنا الليبرالي الغربي وتقوية مؤسساته التي جعلت من الممكن تحقيق رخاء لم يعرفه العالم من قبل. لكن مثل هذه المشاركة يجب أن تحدث مع تولي مزيد من المسؤولية: يجب على الدول الصناعية الجديدة أن تفعل المزيد من أجل التحول إلى الاستدامة. ويمكننا أن ندعم هذا الالتزام بشراكات استراتيجية للاستدامة وبتحول الشراكات الاستراتيجية القائمة أيضاً.

G7 GERMANY
2015 | Schloss Elmau

G20 GERMANY 2017
HAMBURG

HIGH-LEVEL POLITICAL FORUM
ON SUSTAINABLE DEVELOPMENT

ماذا يمكن أن تفعل ألمانيا على الصعيد الدولي؟

1944 — تأسيس **البنك الدولي** في **منطقة** غابات بريتون

1945 — تأسيس **المنظمة الدولية للتغذية والزراعة** في كيبك

1946 — تأسيس **منظمة الأمم المتحدة للطفولة** "اليونيسف" في نيويورك

1948 — تأسيس **الاتحاد العالمي لحماية الطبيعة** في فونتينبلو

1959 — **معاهدة القطب الجنوبي**

1961 — تأسيس **برنامج التغذية العالمي** للأمم المتحدة في روما

1964 — تأسيس **مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية** في جنيف

1965 — تأسيس **البرنامج التنموي للأمم المتحدة** في نيويورك

1968 — **الميثاق الأوروبي للمياه**

1969 — **المعاهدة الدولية لتنظيم صيد الحيتان**

1972 — **مؤتمر الأمم المتحدة** حول البيئة البشرية في ستوكهولم. رسم الطريق لسياسة دولية أصبحت فيما بعد تعبيراً عن "التنمية المستدامة"

تأسيس **برنامج الأمم المتحدة للبيئة** في نيويورك

1973 — **اتفاقية واشنطن** لحماية الأنواع

1976 — **نادي روما:** "حدود النمو"

معاهدة أوسلو لتجنب تلوث البحار بالنفايات الصادرة عن السفن ووسائط النقل الجوي

1977 — تأسيس **الصندوق الدولي للتنمية الزراعية**

1979 — **المؤتمر العالمي الأول للمناخ** في جنيف لـ "المنظمة العالمية للأرصاد الجوية"

1980 — **تقرير براندت:** "ضمان البقاء"

1982 — **برنامج الأمم المتحدة للبيئة/ الصندوق العالمي للطبيعة:** "الاستراتيجية العالمية لحماية الطبيعة". تعبير "التنمية المستدامة" يظهر لأول مرة.

1985 — **اتفاقية فيينا** لحماية طبقة الأوزون

1987 — **المؤتمر الدولي** لحماية طبقة الأوزون في مونتريال

لجنة برونتلاند: "مستقبلنا المشترك"

1990 — **المؤتمر العالمي الثاني للمناخ** في جنيف

1992 — **قمة الأرض** للأمم المتحدة في ريو دي جانيرو: السنة الأساسية للقانون الدولي العصري للبيئة مع النتائج التالية:

إعلان ريو عن البيئة والتنمية: وثيقة ريو الختامية

أجندة 21 الأجندة الأولى للاستدامة التي تهدف إلى العمل على مواجهة ازدياد سوء حالة الإنسان والبيئة، وضمان الاستغلال المستدام للموارد الطبيعية

معاهدة الأمم المتحدة لحماية الأنواع من أجل مكافحة انقراض الأنواع والمحافظة على المجالات الحيوية الطبيعية

إعلان الأمم المتحدة للغابات من أجل الحماية الدولية للغابات

المعاهدة الدولية لمحاربة التصحّر

تأسيس **المعاهدة الدولية للتنمية المستدامة** في ريو من أجل ضمان عملية فعالة لنتائج قمة الأرض

1993 — **منظمة الصحة العالمية:** "الاستراتيجية العالمية للصحة والبيئة" كإطار عمل لتحقيق الأهداف المتفق عليها في الأجندة 21

1994 — **اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي**

1995 — **المؤتمر الدولي الأول** للدول الموقعة على معاهدة الأمم المتحدة لحماية المناخ، في برلين

1996 — **القمة العالمية للتغذية** للأمم المتحدة في روما

1995 — **المؤتمر العالمي الرابع للمرأة** المنعقد تحت راية الأمم المتحدة في بكين

مؤتمر القمة العالمي للنمو الاجتماعي في كوبنهاغن

1994 — **المؤتمر العالمي** للأمم المتحدة من أجل التنمية المستدامة لدول الجزر الصغيرة النامية في بربادوس

المؤتمر السكاني العالمي الأول للأمم المتحدة في القاهرة

1994 — **المؤتمر الدولي الأول** للدول الموقعة من أجل الاتفاق على التنوع البيولوجي، في ناسّاو

1997 — **المؤتمر العالمي الأول للتصحر** الذي عقدته الأمم المتحدة في روما

1993 — **المؤتمر الدولي للغابات** في جاكرتا

1995 — مأسسة **منتدى الغابات** بين الدول في الأمم المتحدة

1996 — **"هابيتات" 2** في إسطنبول

2000 — **القمة الدولية الألفية** في نيويورك مع إقرار الأهداف التنموية الألفية الثمانية MDGs، التي كان يجب أن تتحقق حتى سنة 2015

2002 — **المؤتمر الدولي الأول** لتمويل التنمية في مونتيري: إقرار "إجماع مونتيري"

2007 — **المؤتمر الدولي الثالث عشر** للدول الموقعة على معاهدة الأمم المتحدة لحماية المناخ، في بالي

2008 — **المؤتمر الثاني لإجماع** مونتيري في الدوحة

2010 — **تبني الدولي السادس عشر** للدول الموقعة على معاهدة الأمم المتحدة لحماية المناخ، في كانكون: إقرار برنامج لحماية الغابات وصندوق معونات للبلدان النامية

2009 — **المؤتمر العالمي الثالث للمناخ** في جنيف

2012 — **إقرار برتوكول - ناغويا** عن الاتفاقية الدولية للتنوع البيولوجي من أجل الوصول إلى الموارد الوراثية وتقييمها

2014 — **الهيئة الدولية لتغير المناخ** تقدم تقريرها الخامس عن الوضع المنذر بالخطر

2015 — المؤتمر الدولي الحادي والعشرين للدول الموقعة على معاهدة الأمم المتحدة لحماية المناخ: إقرار اتفاقية المناخ الباريسية

2015 — **الأجندة 2030:** الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة في نيويورك تقر أجندة تنموية شاملة

التي تشكل نواتها "أهداف التنمية المستدامة" SDGs والتي يجب تحقيقها حتى سنة 2030

2015 — **المؤتمر الثالث لإجماع مونتيري** حول تمويل التعاون التنموي، في أديس أبابا، كشرط لتحقيق الأجندة 2030

2016 — **مؤتمر حماية الأنواع** للأمم المتحدة في كانكون

2016 — **"هابيتات" 3** في كيتو: إقرار "الأجندة الحضرية الجديدة"

تمويل التنمية

أهداف تنموية

المناخ

موضوعات أخرى

التنوع البيولوجي

ضد التصحّر

حماية الغابات

هابيتات

هذا العرض لا يدّعي الكمال.

البيئة — حماية الأنواع — مستوطنات بشرية — الغابات

المناخ — تمويل التنمية — أهداف التنمية — التصحّر

موضوعات أخرى